لانه حينئذ كطبقة منها وقولهم يسقف
من زياد في ولو صارت غير دار كان صارت
فضاء او جعلت مسجدا فدخل لم يحنث
لزوال اسم الدار المحلوف عليها بخلاف ما لو
بقي اسمها كان بنى مسجدا جدرها او اعيدت
بالنها او حلف لا دار زيد حنث بدخوله
ما اي دار يملكها او دار يقر فيه كدار
العدل وان لم يسكنها دون دار سكنها باجارة
او اعارة او غصب ونحوها لان الاضافة الى من
يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة او ما الحق به
فان اراد بها مسكنه فيحنث به اي بسكنه
وان لم يملكه ولم يقر له ولا يحنث بغير سكنه
وان كان ملكه او عرف به وقولي او يقر فيه من
زياد في او حلف لا يدخل دار زيد
او لا يكلم عبده او زوجته فزال ملكه
عن الثلاثة او بعض الاولين فدخل الدار
وكلم العبد او الزوجة لم يحنث لزوال الملك
الا ان يشير اليهم بان يقول دار هذا او عبده
هذا او زوجته هذه ولم يرد ما دام ملكه

لا يدخل داره

بالرفع

بالرفع والنصب فيحنث لتقليب للاشارة
فان اراد ما دام ملكه لم يحنث ولو مع الاشارة
كما دخل في المستثنى منه عملا باراداته وزوال
ملكه في غير الزوجة بلزوم العقد من قبله
وفيها بابائنه لها لا بطلاقه الرجعي فتغيري
بما ذكر او لما من قوله فباعهما او طلقها وظاهر
انه لا حنث ولو مع الاشارة في زوال الاسم
كزوال اسم العبد بعتقه واسم الدار بجعلها
مسجدا فقولهم لتقليب للاشارة اي مع بقاء
الاسم كما يعلم مما يأتي في اواخر الفصل الاتي او حلف
لا يدخل دارا من ذا الباب حنث بالمشي
المشار اليه لا بغيره وان قل خشب الاول
لان الباب حقيقة في المنفذ مجاز في الخشب
فان اراد الثاني حمل عليه او حلف لا يدخل
بيتا فيحنث بمسماه اي بما يسمى بيتا ولو
خشبا او خيمة او شعرا الموضوع اسمه على
الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتا كمسجد وحمام
وغار جبل وكنيسة وبيعة لانها لا يقع
عليها اسم البيت الا بتقييد او تجوز فان

Copyright © King Saud University